

المحور الرابع: النظرية الاقتصادية الكلية عند كينز

أولاً: أهم الفرضيات التي جاء بها الاقتصاد الكينزي

إن أغلبية الأسس التي قام عليها كينز ينطلق من انتقادات للفرضيات التي وضعتها المدرسة الكلاسيكية ومن أهمها مايلي:

• رفض كينز فكرة التشغيل التام للإنتاج:

يرى بان الاقتصاد يشغل في حالة من التوازن ولكن في حالة من التشغيل التام (ليست كل عناصر الإنتاج مستغلة إي توجد هناك بطالة) حيث حسب كينز يكون الاقتصاد في حالة توازن وفق ثلاثة احتمالات:

1- التوازن الناقص:

وهو ذلك التوازن الذي يتحقق عند مستويات ادني او اقل من مستوى التشغيل التام ، يعني ان هناك بطالة إجبارية وليست اختيارية (عند كينز تسمى هذه الحالة حالة التوازن او الوضعية العادية للاقتصاد)

2-التوازن المثالي:

وهو التوازن الذي يتحقق في حالة التشغيل التام أي كل عناصر الإنتاج مستعملة (هذه هي حالة التوازن عند الكلاسيك) ، أما بالنسبة لكينز فهي حالة مؤقتة لأنه سرعان ما يرجع الاقتصاد إلى حالة الخلل أو اللاتوازن نتيجة لزيادة الطلب عن عناصر الإنتاج

3-التوازن الزائد:

وهو التوازن الذي يمكن أن يقع في مستويات تتعدى التشغيل التام حيث في هذه الحالة عناصر الإنتاج المتوفرة لا تكفي لسد الطلب الكلي وفي هذه الحالة تظهر لدينا بطالة اختيارية لان جهاز العرض وصل إلى طاقته القصوى (هذه الحالة عند كينز هي حالة مؤقتة أيضا)

• رفض كينز فكرة الرشادة الاقتصادية :

والتي تنطلق من فكرة العلم التام للأفراد والمؤسسات بمستويات الأجور والأسعار في مختلف الأسواق .

• يأخذ كينز من الوحدات النقدية اساس للتقييم:

يصعب الفصل بين ما هو نقدي وما هو حقيقي عند كينز وبالتالي اختفاء فكرة الازدواجية في التحليل التي كانت تتبناها المدرسة الكلاسيكية .

• رفض كينز فكرة حيادية النقود:

بالنسبة اليه النقد يؤثر في النشاط الاقتصادي ويتأثر به فالزيادة في الرصيد النقدي قد يؤدي إلى الارتفاع العام في الأسعار ولكن اذا كان هذا الاقتصاد يشغل في مستوى دون التشغيل التام لعناصر الإنتاج فهذا سيحفز المنتجين على الرفع في طاقات الإنتاج وبالتالي يتجه الاقتصاد نحو التوازن وهنا تظهر لدينا فكرتين من هذا الافتراض الكينزي .

- إن الزيادة في حجم النقد المتداول (الكتلة النقدية) يؤثر على الأسعار التي بدورها تحفز المنتجين على زيادة الإنتاج .

- بالنسبة لكينز ليس كل ارتفاع للمستوى العام الأسعار له تأثير سلبي على النشاط الاقتصادي بل يمكن لهذا الارتفاع إن يدفع بالاقتصاد الى مستويات التشغيل التام وعند كينز يسمى بالتضخم الصحي وقدر ب2%.

• انتقاد فكرة ان النقد لا يطلب لذاته: وذلك الانتقاد لفكرة اليقين والدراية التامة للأفراد والمؤسسات (الرشادة الاقتصادية)، فعند كينز النقود وسيط للمبادلات ومقياس للقيمة ومخزن للقيمة ايضا .

• انتقاد كينز اليد الخفية: (غير موجودة).

• انتقاد فكرة الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي: (تدخل الدولة) ، حيث ان ازمة 1929 دفعت بكينز الى اقتراح تدخل الدولة باستخدام السياسات الاقتصادية لتصحيح الأوضاع .

• انتقاد كينز لفكرة الادخار هو شكل من أشكال الإنفاق: وبالتالي انتقاد فكرة التطابق الدائم بين الاستثمار والادخار $I=S$ وذلك لان كينز يرى بان النقود التي تدخل الى أرصدة الأفراد عادة ما تكتنز لزيادة أرصدهم النقدية.

• في النهاية نجد انك ينز انتقد اهم ركيزة كان يقوم عليها الفكر الاقتصادي الكلاسيكي وهي قانون ساي للأسواق (العرض يخلق الطلب)، ولذلك نجد انك كينز قد ركز

على ما سوف يطلب والذي له علاقة بالدخل والإنفاق والقوة الشرائية وهو ما يعرف عند كينز بالطلب الفعال .

- مبدأ الطلب الفعال:

إن كينز من خلال نظريته العامة في 1936 حاول البحث في ظاهرة البطالة وكيفية معالجتها ،حيث ذكر في كتابه (هدف دراستنا هو اكتشاف العوامل المحددة لظاهرة البطالة) ،حيث يرى في تحليله لهذه الوضعية ان حجم العمالة لا يتحدد بناءا على ما يفرزه سوق العمل (الطلب على العمل والعرض عليه) ، وإنما يتحدد في سوق السلع والخدمات (السلع الاستهلاكية والاستثمارية).

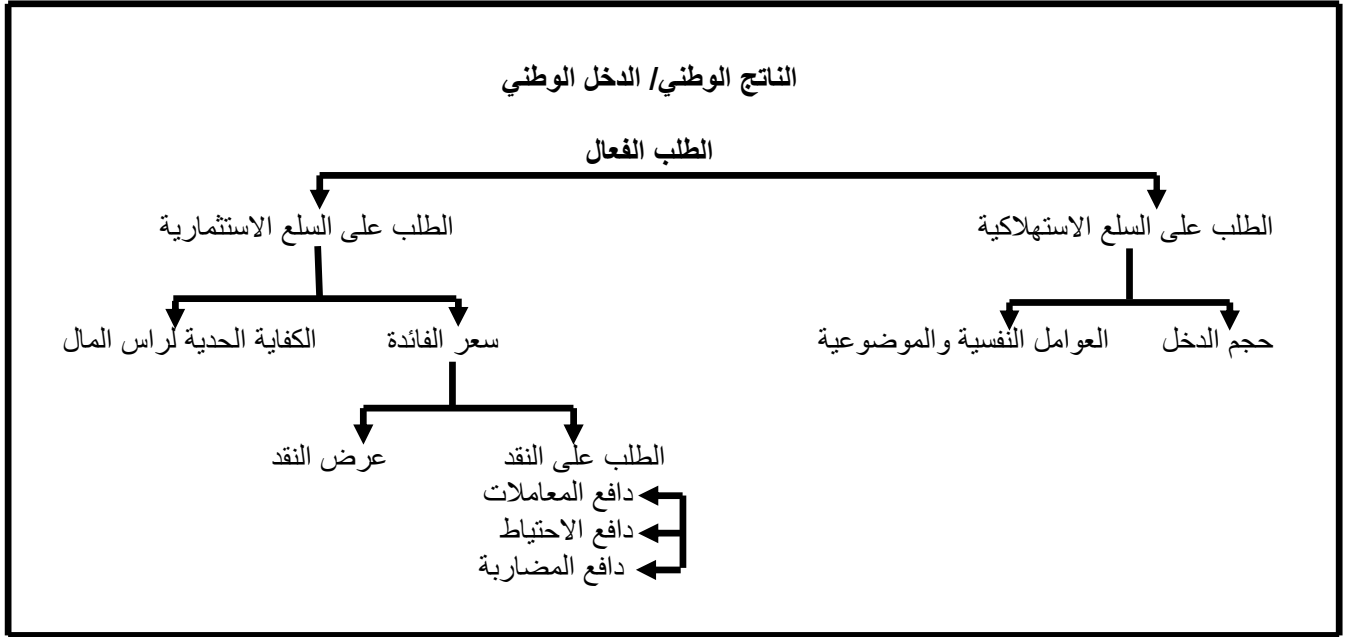
كما يضيف ايضا ان حجم العمالة يتحدد بتقاطع منحنى العرض الكلي والطلب الكلي مع العلم ان الانتاج يتوقف بناءا على كل من الطلب الفعلي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية وهذا ما يعرف بالطلب الفعال .

ببساطة الطلب الفعال " الطلب على السلع الاستهلاكية + الطلب على السلع الاستثمارية الذي تطلب مختلف القطاعات وعليه فان الطلب الفعال = الرغبة + القدرة على الشراء ،ويمكن صياغة معادلة الطلب الفعال في الشكل التالي:

الطلب الكلي = الطلب على السلع الاستهلاكية (c) +الطلب على السلع الاستثمارية (i)

وهذا ما يعرف عند كينز بالتوازن الاقتصادي الكلي لنموذج يتكون من قطاعين ويمثل في الشكل التالي:

الشكل رقم: (17): شكل التوازن الاقتصادي الكلي عند كينز



ولكن مع تدخل الدولة وانفتاحها على العالم الخارجي اصبح قانون الطلب الكلي يصاغ بالشكل التالي :

الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية (C) + الطلب على السلع الاستثمارية (I) + الطلب على قطاع الحكومة + طلب قطاع العام الخارجي (X) حيث ركز كينز على طلب السلع الاستهلاكية (طلب قطاع العائلات او الافراد) بحكم انه بشكل اهم مركبات الطلب الفعال ، ثم الاهتمام بالطلب على قطاع الاستثمار يليها طلب قطاع الحكومة (الانفاق الحكومي واخيرا الصادرات لذلك نجد بان كينز نظرا لاهتمامه بالقطاع الاستهلاكي انطلق اولا بدراسة دالة الاستهلاك .